ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Haider Kazem Deli

Dr. Rasul Dehghan Dhad

Dr. Mehdi Makdissi Nia

University of Qom / Faculty of Arts and Humanities

Email:
dehghanzad@yahoo.com
haiderdelly@gmail.com

Keywords:

Al-Zamakhshari, Grammar, Grammatical reasons, Linguistic reasoning, Connotation, Names.

Article info

Article history:

Received 1.Jul.2024

Accepted 4.Aug.2024

Published 25.Aug.2024

Types of linguistic ills according to Zamakhshari

A B S T R A C T

This article aims to study the linguistic reasoning, a grammatical-semantic study in names, according to one of the imams of knowledge of religion, interpretation, language, and literature, namely Abu al-Qasim Mahmoud al-Khwarizmi al-Zamakhshari. Grammar scholars competed over the cause until it became a kind of personal mental sport, and Al-Zamakhshari was the most prominent of these scholars who delved into the texts of the language to explain and explain its phenomena. His theories in explaining grammar were worthy of research, investigation, and study. Based on this, our research into linguistic reasoning according to Al-Zamakhshari (a grammatical-semantic study of nouns) was determined to discover the effects and opinions of this world, to whom language owes many of the controls that he placed in the foundations of parsing, and which we are interested in discovering, clarifying, and clarifying. The researcher relied on the main sources in Arabic grammar in general, and Basra and Kufic in particular, and the research was divided into four main sections: linguistic reasons in parsed nouns, linguistic reasons in constructed nouns, linguistic reasons in defining and indefinite nouns, and finally linguistic reasoning by methods, where the Studying the reasons for nouns from different aspects, the study reached a clarification of those reasons and detailed them from a grammatical-semantic perspective. Al-Zamakhshari presented the special grammatical reasons for constructing nouns, which are: the reason for constructing a noun due to a quasi-letter, the reason for construction due to a quasi-letter, the reason for constructing a connected meaning, the reason for constructing an active form on a fraction, and the reason for the fact that nouns are not circumstantial, to cover the aspects of the reasons for constructing nouns in a comprehensive explanation that guides every scholar to The field of parsing and its provisions.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol56.Iss2.3987

أنواع العلل اللغويّة عند الزمخشريّ

الباحث: حيدر كاظم دلي الاستاذ المشارك الدكتور رسول دهقان ضاد الدكتور مهدي مقدسي نيا
جامعة قم / كلية الآداب والعلوم الإنسانية

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أنواع العلل اللغويّة عند أحد أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب ألا وهو أبو القاسم محمود الخوارزمي الزمخشريّ. فقد تبارى علماء النحو في العلّة حتى أصبحت ضرباً من الرّياضة الذّهنيّة الشّخصيّة، والزّمخشريّ أبرز هؤلاء العلماء الّذين أبحروا في متون اللّغة لتفسير ظواهرها وتعليلها، فكانت نظرياته في تعليل النّحو جديرة بالبحث والتّقصي والدّراسة. فمن هذا المنطلق تم تحديد موضوعاً للبحث أنواع العلل اللغويّة عند الزمخشريّ لاكتشاف آثار وآراء هذا العالم الّذي تدين له اللّغة بالكثير من الضّوابط الّتي وضعها في أسس الإعراب، والّتي يهمنا اكتشافها وتوضيحها وتبيانها. واعتمد الباحث على أمهات المصادر في النحو العربيّ بشكل عام والبصريّة والكوفيّة بشكل خاص، وقُسِّمَ البحث إلى أربعة مباحث رئيسة هي: انواع العلل اللغويّة عند الزمخشريّ، والعلل اللغويذة في الأسماء المبنية، والعلل اللغويّة في تعريف الأسماء وتنكيرها، وأخيرا التعليل اللغويّ بالأساليب، وحيث تم دراسة العلل في الأسماء من النواحي المختلفة وتوصلت الدراسة إلى بيان تلك العلل وتفصيلها من المنظور النحويّ الدلالي. قدّم الزمخشريّ العلل النّحويّة الخاصّة في بناء الأسماء وهي: علّة بناء الاسم لشبه الحرف، وعلّة التّركيب لشبه الحرف، وعلّة بناء أي الموصولة، وعلّة بناء صيغة فعال على الكسر، وعلّة كون مهما غير ظرفيّة، ليغطي وجوه علل بناء الأسماء بإفاضة وافيّة تُرشد كلّ عالم إلى ميدان الاعراب وأحكامه.

الكلمات المفتاحية: الزمخشري ، النحو ، العلل النحوية ، التعليل اللغوي ، الدلالة ، الأسماء.

المقدّمة

إن التعليل هو كلّ أمر يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام غيره إليه، وقد يعني ما يتوقف عليه، فهو علة لذلك الأمر، وعند النّحاة يعني النّظر في مختلف الأحكام النّحوية، وما يرونه من الأسباب الدّاعية لتلك الأحكام، وهو أمر ضروري في كل قياس، ولذلك كانت العلة هي الركن الرّابع من أركان القياس. والتّعليل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأصل؛ لأن ما جاء على أصله يسأل عن علته ولكنه يفتقر إلى إقامة الدّليل لعدوله عن الأصل، وتعدّ العلة محور التّفكير القياسي وإشكاليته الرّئيسية، لأن جهد المستنبط يقتصر عليها، أمّا بقية أركان القياس هي مبذولة له من دون إعمال فكر أو رؤية. فتهدف هذه الدّراسة الى عرض انواع العلل اللغوية عند الزّمخشري وفي مصنفاته المختلفة، للوقوف عند آرائه وتبيانها، والإشارة إلى ما تبناه، وما أضافه لمجال علم النّحو. سلك الزّمخشري مسلك معاصريه من ناحية المنهج العلمي، وبصفته نحويّاً، رمى إلى وضع أسس ثابتة لتفسير الظّواهر اللّغويّة وضبطها. استعمل الزّمخشري أكثر العلل، منها «أثر معاني القرآن للفرّاء ومعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج في الكشاف للزمخشري دراسة نحوية».

لقد كانت العلل اللغوية سارية على ألسنة النحاة منذ وُجد النحو، وقد فتح الخليل الباب للتعليل أمام النحاة على مصراعيه، وذلك بعد ما سُئل عن العلل اللغوية: أأخذها عن العرب أم اخترعها من لدن نفسه؟، فقال: "العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علة، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن سنح لغيري علة لما أعتللت من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها".(الزجاجي، ١٩٩٦: ٦٦) وهي

عند الخليل والذين عاصروه ومن أتى بعدهم مستمدة من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها. ولم تكن ذات طبيعة فلسفية وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي.

١ـ أنواع العلل اللغويّة عند الزمخشريّ :

١ـ١ علة رفع الفاعل :

يعلل الزمخشريّ أن الفاعل هو ما أسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه كقولك ضربَ زيدٌ وزيدٌ ضاربٌ غلامُهُ (المفصل، ٢٠٠٦، ٢٢). وهذا الحد ينطبق على نائب الفاعل ايضا غير أنه يرى أن نائب الفاعل فاعل وليس عنده نائب فاعل. وجاء في قوله تعالى: (قال أوحي لي أنه استمع)، انه استمع بالفتح لأنه فاعل اوحي . (الكشاف ، ١٩٤٨، ٥٥)

١ـ ٢. علة نصب المفعول به :

ذكر الزمخشري أن المفعول به هو الذي يقع عليه فعل الفاعل ، ورأى أن هذا التعريف ينطبق على نائب الفاعل ايضا ففي قولنا : ضُرب زيد ان زيدا وقع عليه الضرب ، ويرى أن هذا الوجه ان لكل اسم فضله يتعدى اليه فعل . (الكشاف ، ١٩٤٨ ، ٥٧)

١ـ٣. علة الاشتقاق :

ذكر الزمخشري ان الاشتقاق ان ينتظم الصيغتين فصاعدا معنى واحد (الكشاف ، ١٩٤٨ ، ٩٩) ، فالاشتقاق يكون يكون على ثلاث اقسام :

أ ـ الاشتقاق الصغير : وهو ان ينتظم اللفظتين وزنا وتركيبا ومعنا واحد نحو كتب كاتب مكتوب .

(همع الهوامع ١٩٧٩ ، ٤٣)

بـ ـ الاشتقاق الكبير : هو ان يشتركا في الحروف من غير ترتيب مع الاتحاد في المعنى كالجذب والجبذ والحمد والمدح . (حاشية الجرجاني ، ب ، ٦٦)

ج ـ الاشتقاق الاكبر: هو ان يشتركا في اكثر تلك الحروف ويتناسب في الباقي من حيث المعنى.(حاشية الجرجاني ، ب ، ٦٥)

١ـ ٤. علّة رفع المبتدأ والخبر لتجردهما من العوامل اللفظية :

علل الزمخشري إلى أن المبتدأ والخبر كل منهما يرفع الآخر لتجردهما من العوامل اللفظية الداخلة عليهما، كـ(كان) وأخواتها وأفعال الظن التي تنصب مفعولين، فإذا دخلت (كان) أو إحدى أخواتها أو فعل من أفعال الظن عملت فيهما؛ فكان تبقي المبتدأ مرفوعاً وتنصب الخبر، وظنّ وأخواتها تنصب المبتدأ والخبر ويصبحان مفعولين، المبتدأ المفعول الأول والخبر المفعول الثاني، تقول: كان زيدٌ نشيطٌ، وظننتُ زيداً نشيطاً، فلما دخلا على الجملة الاسمية: زيدٌ نشيطٌ، عملا فيهما، فهما الاسمان جردا من العوامل اللفظية للإسناد نحو قولك: زيدٌ منطلقٌ، والمراد التجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي (كان) وظن وأخواتها؛ لأنهما إذا لم يخلوَا منها وجب رفعهما، وهذا خلاف القواعد النحوية المعمول بها عند النحاة،

وإنما اشترط في تجردهما من العوامل اللفظية من أجل الإسناد؛ لأنهما لو جردا للإسناد؛ لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة.(الزمخشري، ٢٠٠٤: ٢٣) .

١ ــ ٥. علّة رفع خبر (إنّ) وأخواتها :

علل الزمخشري مذهب البصريين في تبيان سبب رفع خبر (إن) وأخواتها بأنّ (إنّ) تشبه الفعل في العمل من ناحية تضمنها معناه وهو التوكيد، فكما أن الفعل يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به، فكذلك (إن) تعمل عمله لشبهها به غير أن في عمل (إن) يقدم المنصوب اسمها ويؤخر المرفوع تشبيهاً لها بالفعل الذي قدّم المفعول على فاعله، وبأن الحرف المشبه بالفعل يشبه الفعل في كونه يشبه الفعل الماضي المبني على الفتح المركب من ثلاثة حروف، كذلك الحروف المشبهة تتألف من ثلاثة حروف مبنية على الفتح بشبه الماضي، كقولك : كافئ المتفوّقَ المديرُ، فهو يضاهي تركيب : إنّ زيداً مجتهدٌ، وقد علل هذه العلة الزمخشري بقوله عن سبب علة رفع خبر(إنّ): "هو المرفوع في نحو قولك: (إنّ زيداً أخوك)، و(لعلّ بشراً صاحبُك). وارتفاعه عند أصحابنا، يقصد البصريين، بالحرف؛ فقد أشبه بذلك الفعل في لزومه الأسماء، والماضي كذلك الأمر في بنائه على الفتح فألحق منصوبه بالمفعول ومرفوعة بالفاعل. ونزل قولك: إن زيداً أخوك منزلة ضربَ زيداً أخوك. وكأن عمراً الأسد منزلة فرس عمراً الأسد. وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في قولك: زيد أخوك ولا عمل للحرف فيه.(المصدر السابق، ٤٨)

١ــ ٦. علّة رفع الاسم ونصب الخبر والعكس في بابي كان وإن :

علل الزمخشري أن الفعل يعمل الرفع في الفاعل، والنصب في المفعول به، فلّما أشبهت كان الفعل في العمل رفعت الاسم تشبيهاً بالفاعل ونصبت الخبر تشبيهاً بالمفعول، وكذلك في عمل العكس نصبت الاسم ورفعت الخبر على غرار تقديم المفعول على الفاعل في الجملة الأصلية. فلما شبه العامل في البابين بالفعل المتعدي؛ شبه ما عمل فيه بالفاعل والمفعول. (المصدر السابق، ١٠٢)

١ــ ٧. نصب مميز (كم) الاستفهامية وجر مميز (كم) الخبرية لشبهه بالعدد :

ذكر الزمخشري أن مميز (كم) الاستفهامية ينصب لعلة، سببها تركيب (كم) مع مميزها تشبيهاً لها بالعدد المركب كقولك: أحدَ عشرَ، تقول: كم رجلاً عندك؟ بمنزلة العدد المركب مع التمييز: عندي أحدَ عشرَ رجلاً، ورأى أن (كم) الخبرية تجر التمييز فيأتي مضافاً إليه بشرط مجيء بعدها الأعداد من ثلاثة إلى عشرة وبعد المئة والألف، ويكون المميز مع الخبرية مجموعاً كمميز الخمسة والمئة، تقول: كم رجلٍ عندي، وكم رجالٍ كما تقول: خمسة أثوابٍ ومئة ثوبٍ.

(المصدر السابق، ١٦٦)

١ ــ ٨. علة الفرق :

ذكر الزمخشري الفرق بين الفاعل والمفعول والفرق بينهما بقوله: "لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة، وهذه علة اقتضائه الجر، كما أن الفاعل في الجملة وجب رفعه كذلك المفعول به وجب نصبه."(المصدر السابق، ٩٨) فالفرق بين الفاعل والمفعول أن الفاعل يكون مرفوعاً والمفعول به يكون منصوباً، فالفرق واضح بين النصب والرفع.

١ـ ٩. علة أمن اللبس :

علل الزمخشري حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه، وقد أعربوه بإعرابه، والعلم قوله تعالى: (اسأل القرية) لأنه لا يلبِس أن المسؤول أهلها، لا هي، ولا يقولون: رأيتُ هنداً، تريد: غلامَ هند، وقد جاء الملبس في الشعر قال:(ذو الرمة، ١٩٨٢: ٢/ ٦٤٧) يقول ذو الرمة :

عشيّةَ فرّ الحارثيون بعدمَا قضى نحبَه في ملتقى القومِ هوبرُ

وقال: (أوس بن حجر، ١٩٧٩: ١١١). (ابن جني، ٢٠٦: ٢/ ٤٥٣) طبيبٌ بما أعيا النّطاسيّ حِذْيَما

والتقدير: قضى نحبَه في ملتقى القومِ ابنُ هوبرٍ؛ بما أعيى النّطاسيّ ابنُ حِذْيَمٍ، فحذف المضاف وهو ابن، وأقام المضاف إليه وهو هوبر وحذيما، وأُربا إعرابهما.(الزمخشري، ٢٠٠٤: ١١٠ ـ ١١١)

١ــ ١٠. علّة الاستغناء :

وهي تركُ شيء لذكر شيء آخرَ يقوم مقامه ، ولا بدَّ في الجملة الواقعة خبراً من ذكرٍ ضمير عائد يعود إلى المبتدأ، فقولك: "في الدار" معناه: استقر فيها. وقد يكون الراجع معلوما فيستغنى عن ذكره، وذلك في مثل قولهم: البُرُّ الكُرُّ بعستينَ، والسمنُ منوا عن بدرهمٍ.(المصدر السابق، ٢٤) وفي أسلوب الاشتغال الذي حذف عامل الاسم المنصوب بذكر فعل بعده يرتبط به ضمير يعود إلى الاسم المنصوب لمتقدم كقولك: زيداً أكرمته، كأنك قلت: أكرمت زيداً أكرمته. فافعل الأول المحذوف لا يجوز إظهاره لأنك فسرته بالثاني للعلم به والاختصار. وقد يُحذف المضاف إليه من الأول استغناءً عنه بالثاني كقوله: بين ذراعي وجبهة الأسد. وحقُّ الصفة أن تصحب الموصوف متلازمان ضمن الرتبة المحفوظة، إلا إذا علم امر الموصوف في السياق النصي فيجوز حذفه واقامة الصفة مقامه في الإعراب. أوضح الزمخشري أنه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ وإنما يكون ذلك على حذف المضاف الثاني استغناء عنه لذكر الأول، وأما قول الفرزدق: «بين ذراعي وجبهة الأسد» على حذف المضاف إليه من الأول استغناء عنه بالثاني.(المصدر السابق، ١٣٣)

١– ١١. علة الحمل على اللفظ أو المحل :

علل الزمخشري سبب نصب تابع المنادى المضموم غير المبهم في حالتي العطف والوصف، فإذا أفردت حملت على لفظه ومحله كقولك: يا زيدُ الطويلُ والطويلَ، ويا تميمُ أجمعون وأجمعين، ويا غلام بشر وبشراً، ويا عمرو الحارثُ والحارثَ.(المصدر السابق، ٦٢) وفي إعراب المعطوف على اسم (إن) جاز في قولك: إن زيداً ظريفٌ وعمراً، وإن بشراً راكب لا سعيدٌ أو بل سعيداً، أن ترفع المعطوف حملاً على المحل. فإن اردت العطف على الاسم مباشرة دون فصل وجب أن تقول: إن زيداً وعمراً قائمان بنصب عمرو لا غير. وكذلك في إعراب صفة اسم (لا) النافية للجنس وفي المفرد وجهان: أحدهما: أن يبنى معه على الفتح كقولك: لا رجلَ ظريفَ فيها. والثاني: يجوز فيه الوجهان النصب على المحل والبناء على اللفظ، وقولك: لا رجلَ في الدار ظريفاً أعربت، فإن كررت المنفي جاز في الثاني الإعراب والبناء وذلك قولك: لا ماءَ بارداً، وإن شئت لم تنون.(المصدر السابق، ١٠٨)

١- ١٢. علة العوض :

ذكر الزمخشري في حكم المنادي المضاف إلى ياء المتكلم: أنهم قالوا في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم يا غلامي ويا غلامِ ويا غلاماً. وفي الوقف: يا رباه غلاماه. والتاء في يا أبتِ ويا أمّتِ تاء تأنيث عوضت عن الياء إلا تراهم يبدلونها هاء في الوقف.(المصدر السابق، ٦٧) ومنه قول المتنبي :

إذا عَذَلُوا فيها أَجبْتُ بِأَنَّةٍ حُبَيِّبتَا، قَلْبَا، فُؤَادَا، هَيَا جُمْل

فالألف في: حُبّيبّا، و: قلبا، و: فُؤَادا، بدل من ياء الإضافة(عبد السلام، ٢١٤)، وهو منادى مضاف؛ أي: يا حبيبتي، يا قلبي، يا فؤادي، يا جُمْلُ؛ كقولك: أخي، سيّدي، مولاي، يا فلأن، فهو نداء بعد نداء، بعد حذف حرف النداء. وأجاز الواحدي أن تكون الألف فيها للندبة؛ أي: يا حُبيبتاهُ، يا قلباهُ، يا فؤاداهُ، فحذف الهاء(عبد السلام، ٢٤٠) للوصل. وكذا نقل عن ابن فورّجة(ابن جني، ٥٥) وعن جماعة من النحويين أن: قلبا، فؤادا؛ في محل رفع على تقدير: حُبيّبتي، قلبي، فُؤَادي.

١- ١٣- علة التشبيه والتقريب :

رأى الزمخشري أن الفاعل هو الأصل في الرفع، وما جاء مرفوعاً كخبر (إنّ) وأخواتها واسم (كان) وأخواتها واسم (ما) العاملة عمل ليس وغير ذلك إنما هو جاء مرفوعاً لشبهه الفاعل على سبيل التقريب والمشابهة بالرفع والإسناد، وكذلك الأصل في المفعول به النصب وما جاء من المفاعيل منصوباً فهو على الشبه والتقريب بالمفعول به، فعلامات إعراب الاسم هي الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها عَلَم على معنى، فالرفع عَلَم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم كان وأخواتها واسم (ما ولا) العاملتين عمل (ليس) فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب من حيث رفع الاسم، وكذلك النصب عَلَم المفعولية، والمفعول أضرب: المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول لأجله، والحال التمييز والمستثنى المنصوب، والخبر المنصوب في باب كان والاسم في باب إن، وأخواتها والمنصوب بلا النافية للجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول، والجر عَلم الإضافة، وأما التوابع، فهي رفعها ونصبها وجرها تابعة لما قبلها من حيت الرفع والنصب والجر، يَنصبُّ عمل العامل على القبيلين انصبابه واحدة (الزمخشري، ٢٠٠٤: ١٨). ومثل ذلك (كأن) تقتضي مشبهاً ومشبهاً به كانت عامله في الجزءين وشبههما بالفاعل أن المبتدأ مثله في أنه مسند إليه والخبر في أنه جزء ثان من الجملة (المصدر نفسه، ٤٢).

٢- العلل اللغوية في الاسماء المبنية :

٢- ١. علة بناء الاسم لشبه الحرف :

البناء هو لزوم آخر الكلمة علامة واحدة في جميع أحوالها مهما تغير موقعها الإعرابي، أو تغيرت العوامل الداخلة عليها. مثل: جاء الذينَ، شاهدْتُ الذينَ، مررْتُ بالذينَ، حيث نلاحظ الاسم الموصول (الذينَ) لم تتغيّر حركته الفتحة مع تغير موقعه في الجملة من فاعل ومفعول واسم مجرور. البناء هو الذي يلزم اخره حركة واحدة مهما دخلت عليه من عوامل وهو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل. وسبب بنائه مناسبته ما لا تمكن له بوجه قريب أو بعيد بتضمن معناه، نحو أين وأمس أو شبهه كالمبهمات، أو وقوعه موقعه كنزال، أو مشاكلته للواقع موقعه كفساق وفجار، أي سبب بنائها انها واقعة موقع فعل الأمر أو وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم فعلة بنائه انه يشبه الضمير المنفصل انت الذي يدل على الخطاب أو إضافته إليه:

أسماء الزمان المبهمة: أي ممّا لزم البناء على الفتح وهو الزَّمَنُ المبهمُ المضافُ لجملةٍ، ما لم يدلَّ على وقتٍ بعينه، وذلك نحو: الحين والوقت والساعة والزمان، فهذا النوع من أسماء الزمان تجوز إِضَافَتُهُ إلى الجملة، ويجوز لك فيه حينئذٍ الإعراب والبناءُ على الفتح، ويكون البناء أَرْجَحَ من الإعراب إذا كان المضاف إليه جملةً فعليةً فعلُهَا مبنيٌّ كقول النابغة: (النابغة الذبياني، ١٩٨٤: ٥٣)

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا وَقُلتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

ويروى: (على حينِ) بالخفض على الإعراب و(على حينَ) بالفتح على البناء، وهو الأرجح لكونه مضافًا إلى مبني وهو الفعل الماضي (عَاتَبْتُ). فدلّ ذلك على أنّ كلمة (حين) إذا أضيفت إلى مبني جاز فيها الوجهان البناء والإعراب.

وإذا كان المضاف إليه جملةً فعليةً فعلُهَا معربٌ أو جملةً اسميةً، فالأول كقوله تعالى: ﴿هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (١١٩المائدة)، فـ(يومُ) مضاف إلى (ينفع)، وهو فعل مضارع، والفعلُ المضارعُ معربٌ كما تقدم، فكان الأرجح في المضاف الإعراب برفع اليوم لأنه خبر المبتدأ. والبناء على السكون هو القياس. والعدول عنه إلى الحركة لأجل ثلاثة أسباب: الهرب من التقاء الساكنين في نحو هؤلاء. ولئلا يبتدأ بساكن لفظاً أو حكماً كالكافين التي بمعنى مثل والتي هي ضمير. ولعروض البناء وذلك في نحو يا حكم، ولا رجل في الدار، ومن قبل، ومن بعد، وخمسة عشر. وسكون البناء يسمى وقفاً. وحركاته ضماً وفتحاً وكسراً.(الزمخشري، ٢٠٠٤: ١٦٤ ـ ١٦٥)

٢-٢. علة التركيب لشبه الحرف :

بين الزمخشري أن المركبات إنما تبنى على فتح الجزأين لشبهها الحرف(المصدر نفسه،٧٢)، وذهب ابن هشام الأنصاري إلى أن الأصل في المركب العطف فقولك: فلأن يأتينا صباحَ مساءَ، الأصل فيه: فلأن يأتينا صباحاً ومساءً، أي: في كلّ صباح ومساء، فحذف العاطف، وركّب الظرفان قصداً للتخفيف، كتركيب: خمسةَ عشرَ (المصدر نفسه، ٧٢). وقد قسمنا المركبات على النحو الآتي:

١- الظروف المركّبة (الزّمانية والمكانية) مبنية على فتح الجزأين: وهي ظروف استعملتْها العرب مركَّبةً، كـ "بينَ بينَ"، و"صباحَ مساءَ"، و"يومَ يومَ"، و"حينَ حينَ"، تقولُ: سقط بينَ بينَ؛ أي: بينَ الحي والميت، أو بين هذا وذاك. قال عبيد بن الأبرص:

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْـ ضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا.

والأصل: بين هؤلاء وبين هؤلاء، فأزيلت الإضافة، وركّب الاسمان تركيب خمسةَ عشرَ، والشّاهد فيه: قوله :(بينَ بينَا) حيث ركّب الظرفين معاً، وجعلهما بمنزلة اسم واحد فبناهما على فتح الجزأين؛ لكونه أراد بهما معاً الظرفية المكانية، ولو لم يرد ذلك لوجب عليه أن يعربهما ويضيف الأول إلى الثاني، فـ (بينَ بينَا): اسم مركب مبني على فتح الجزأين في محل نصب على الظرفية المكانية، والألف لإطلاق القافية، وهو متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في "يسقط، أي: يسقط متوسّطاً. وآتيك صباحَ مساءَ، ويومَ يومَ، وحينَ حينَ؛ أي: كلَّ صباح ومساء، وكلَّ يوم، وَكلَّ حين. ومن الظروف الزمانية المركّبة قول الشاعر:

ومَنْ لا يَصْرِفِ الواشين عنهُ صباحَ مساءَ يبغوهُ خَبَالا.

والشاهد فيه: (صباحَ مساءَ)، حيث ركّب الظرفين الزمانيين معاً، وجعلهما بمنزلة كلمة واحدة فقد ضمنا معنى حرف العطف، فأشبها في ذلك العدد المركّب (أحدَ عشرَ)، فبني على فتح الجزأين. وقول الشاعر: آتٍ الرّزقُ يومَ يومَ؛ فأجمِلُ طلباً، وابغِ للقيامةِ زادا. فـ(يومَ يومَ): ظرف زمان مبني على فتح الجزأين في محل نصب على الظرفية الزمانية، وهو

متعلّق باسم الفاعل (آتٍ)، والشّاهد فيه: قوله: (يومَ يومَ) حيث ركّب الظرفين الزمانيين معاً، وجعلهما بمنزلة اسم واحد، فتضمنا معنى حرف العطف، فبناهما على فتح الجزأين، ولو لم يركبهما معاً فيتضمنا معنى الحرف لأعربهما وأضاف الأول إلى الثاني.

٢ . الأحوال المركَّبة المبنية على فتح الجزأين، وهي ضربان:

أ – ما أصله العطف، ومن ذلك الأحوال التي وردت سماعاً مركبة تركيب (خمسةَ عشرَ) على معنى العطف بين الجزأَين مثل (ذهبوا شذرَ مذرَ) بمعنى (متفرقين مشتتين)، (فلأن جاري بيتَ بيتَ) بمعنى (ملاصقاً)، و(لقينا العدو كَفَّةَ كَفَّةَ) بمعنى (مواجهين إياهم)، ومنه قول الشاعر: يُسَاقِطُ عنهُ رَوقُهُ ضارِياتها سِقَاط شَرارِ القينِ أَخْوَلَ أَخْوَلَا. الشّاهد فيه: قوله :(أَخْوَلَ أَخْوَلَا) حال مبني على فتح الجزأين بمعنى (متفرّقين) فإنّه ركّبهما معاً، وجعلهما كالكلمة الواحدة وبناهما معاً على فتح الجزأين، لما كان يريد معنى الحال منهما، وضمنهما معنى واو العطف فصارا شبيهين بأحد عشر وأخواته، ولولا ذلك لوجب أن يضيف الأول إلى الثاني.

ب – ما أصله الإضافة، كـ "بادي بدا"، وفيها لغاتٌ، و"أيدي سبأ"، و"أيادي سبأ"، تقول: فعلته بادي بدا، وبادِي بَدِي؛ أي: مبدوءاً به، قال أبو نُخَيْلَةَ السَّعْدِيُّ:

وَقَدْ عَلَتْنِي ذُرْأَةٌ بَادِيْ بَدِيْ وَرَثْيَةٌ تَنْهَضُ فِي تَشَدُّدِي

(بَادِي بَدِي) جزآن مبنيان على السكون في محل نصب حال. وبناؤه للتركيب. وذهبوا أيدي سبأ، وأيادي سبأ؛ أي: متفرّقين، قال ذو الرُّمة:

أَمِنْ أَجْلِ دَارٍ طيَّرَ الْبَيْنُ أَهْلَهَا أَيَادِي سَبَا بَعْدِي وَطَالَ احْتِيَالُهَا

(أَيَادِي سَبَا) أي: متفرقين، حيث أضاف (أيادي) إلى (سبا) ونوّنها كما يقال في معد يكرب، وكان حق الياء أن تكون مفتوحة، لكنّهم سكنوها استخفافا كما سكنت ياء (معد يكرب) والأكثر في هذا التركيب، أن يكون مركّبا كالأعداد المركّبة، ويعرب حالا. ومجيء هذا التَّركيب في الأحوال قليلٌ بالنسبة إلى مجيئه في الظروف".

٣ ـ المركَّب تركيباً مزجيّاً من الأعلام: وهو ما رُكِّب من كلمتين امتزجَتَا –لا على جهة الإضافة– حتَّى صارَتَا كالكلمة الواحدة، فنُزِّلت ثانيتُهما منزلةَ تاء التأنيث ممَّا قبلها، من جِهة أنَّ الإعراب والبناء يكون على آخِرها، أمَّا آخِرُ الأولى فيلزم حالةً واحدة. قال ابن يعيش عن هذا المركَّب: "مُزِج الاسمان وصارَا اسمًا واحدًا بإزاء حقيقة، ولم ينفردِ الاسم الثاني بشيءٍ من معناه، فكان كالمفرد غير المركَّب، ومن أمثلته: بَعْلَبَكُّ، وحَضْرَمَوْتُ، ومَعْدِ يكَرِبُ. قال الشاعرمنظور بن سحيم :

فَلَو أَنَّ واشٍ بِاليَمامَةِ دارُهُ وَداري بِأَعلى حَضرَمَوتَ اِهتَدى لِيا

فـ (حَضرَمَوتَ): اسم مركّب مبني على فتح الجزأين في محل جر بالإضافة. وبعضهم يعربه: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه مركّب مزجي ممنوع من الصرف (الزمخشري، ٢٠٠٤: ١٦٦)

٣. العلل اللغوية في تعريف الاسماء وتنكيرها :

٣-١ الإضافة إلى (غير ومثل وشبه) لعلة الإبهام :

ذهب الزمخشري إلى أن بعض الأسماء توغلت في الإضافة ولا تتعرف لإبهامها وكل اسم معرفة يتعرف به ما أضيف إليه إضافة معنوية، إلا أسماء توغلت في إبهامها فهي نكرات وإن أضيفت إلى المعارف، وهي نحو: غير ومثل وشبه. ولذلك وصفت بها النكرات فقيل: مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك ودخل عليها (ربّ) يقول الشاعر غيلان بن سلمة:

يا ربّ مثلك في النساءِ غريرةٍ بيضاء قد صبحتها بطلاقِ

اللهم إلا إذا شهر المضاف بمغايرة المضاف إليه كقوله عز وجل: " غير المغضوب عليهم "، أو بمماثله.(المصدر السابق، ١١٧)

٣-٢. علة اسم العلم لغير الشبه أو المماثل :

ذهب الزمخشري إلى أن علة تعريف اسم العلم ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه، وهو اسم كزيد وجعفر أو كنية كابي عمرو وأم كلثوم أو لقباً كبطة وقفة، وينقسم إلى قسمين مفرد نحو زيد وعمرو ومركب، ويكون إما جملة نحو برق نحره وتأبط شرا وذرى حباً وشاب قرناها ويزيد في قول رُؤبة بن العجاج :

نَبأت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم قديد

وأما غير جملة اسمان جعلا اسماً واحداً نحو معدي كرب وبعلبك وعمرويه ونفطويه أو مضاف ومضاف إليه نحو عبد الله وعبد مناف وامرئ القيس والكنى(المصدر السابق، ٣٤).

٤. التعليل اللغوي بالأساليب :

في اللغة أساليب عدة تناولها العلماء بالدرس والتفصيل بوصفها مواضيع مستقلة أو أدوات متفرقة في ثنايا كتبهم كالاستفهام والنفي والتعجب والمدح والذم... إلخ. والتعليل فهو تبيين الغرض من إيقاع الفعل أو سبب وقوعه. وعلى هذا فالتعليل نوعان؛ الأول تعليل بالغرض، وفيه يُعلَّل الفعل بذكر الأمر المراد من إيقاعه والباعث عليه، والثاني تعليل بالسبب وهنا يُعلَّل الفعل بذكر المؤثر والمسبِّب له.

٤-١. التعليل اللغوي بأسلوب الشرط :

يُقصَد بأسلوب الشرط اقتران أمر بأمرٍ آخر بحيث لا يتحقّق الأمر الثاني إلا بتحقق الأمر الأول، مثل: (إنْ تدرسْ تنجحْ)، أي أنَّ تحقيق "النجاح" مقترنٌ ومرهونٌ بتحقيق "الدراسة"، ويتكون أسلوب الشرط من أداة شرط تربطُ بين جملتين الأولى شرط للثانية، فتُسمى الأولى جملة الشرط، وتُسمى الثانية جملة جواب الشرط. (المصدر السابق، ١٢١) وأرض الله واسعة ولكن: إذا نزل القضاء ضاق الفضاء أداة الشرط؛ إذا، وفعل الشرط؛ نزل، وجواب الشرط؛ ضاق.

ذهب سيبويه إلى أن فعل الشرط مجزوم بـ (إن) أو ما تضمن معناها من الأسماء والظروف. وهذا متفق عليه عند النحاة أما الجواب فهو مجزوم عند سيبويه وعلة جزمه غير علة جزم فعل الشرط، وسيبويه يتابع الخليل في أن علة جزم الجواب

هي ما قبله من حرف الشرط وفعله، يقول سيبويه: (واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله، وزعم الخليل أنك إذا قلت: أن تأتني آتك، فآتك انجزمت بأن تأتني، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت: أن تأتني آتك)؟(ابن حيان، ١٩٨٤: ١٨). ويتضح من ذلك أن الجواب منجزم بأن وفعل الشرط معاً وهذا ما يؤكده قول الخليل: (فأتك انجزمت بأن تأتني، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت: انتي آتك)، "كما قيل الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر". ويؤكد ذلك أيضاً قول سيبويه في جزم جواب الطلب، فإنه قال: (وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب أنت تأتني، بأن تأتني، لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أن تأتني غير مستغنية عن آتك).

وعلة الخليل وسيبويه هذه عليها جماعة من البصريين كالمبرد، وقيل الأخفش (ت ٢١٥ هـ) أيضاً أما باقي البصريين فقد كانوا على مذاهب مختلفة، قال بعضهم أن الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالشرط. وينسب هذا إلى الأخفش أيضاً. واختاره ابن مالك في التسهيل. وهذا القول ضعيف لأنه يؤدي إلى أعمال الفعل في الفعل، "وقال بعضهم أن الشرط والجواب تجازما كما ترافع المبتدأ والخبر عند الكوفيين. وهذا نقله ابن جني عن الأخفش". وهو قول ضعيف أيضاً لأنه يؤدي إلى أعمال الفعل في الفعل أيضاً. وقال المازني أن فعل الشرط وجوابه مبنيان على السكون لأنهما وقعا موقعاً لا تصلح فيه الأسماء". ويبطل هذا القول بوجوب أن يكون المضارع مبنياً كذلك بعد النواصب والجوازم لأنها لا تقع بعدها الأسماء(المصدر السابق، ٢١).

٤-٢. التعليل بأسلوب الاستفهام :

يستفهم بالهمزة عن مضمون الجملة المثبتة مثل (هل) ويكون الجواب عنها (بنعم) في الإثبات و(لا) في النفي، كما يستفهم بها عن مضمون الجملة المنفية (المسبوقة بنفي: لا – ما – ليس – لم...) ويكون الجواب عنها ب "بلى" في الإثبات وب "نعم" في النفي، ويستفهم بها أيضاً لاختيار شيء من شيئين أو أكثر، وفي هذه الحالة يكون الجواب بالتعيين، أي بتحديد شيء واحد نحو: أ الرياضة هي هوايتك المفضلة أم المطالعة؟ الجواب: الرياضة هي هوايتي المفضلة، وإذا ورد بعد الهمزة (أ) نفي (أليس، ألم، ألن، إلا)، كان الجواب ب: بلى للإثبات (بلى، نحن من هواة جمع الطوابع البريدية)، وبنعم للنفي (نعم، لسنا من هواة جمع الطوابع البريدية)(النحاس، ٢٠٠٦: ٢١). أسلوب الاستفهام في صميمه يعتمد على سياق حال، فالاستفهام هو: «استعلام ما في ضمير المخاطب»). وهو «عند أهل العربيَّة من أنواع الطلب الذي هو من أقسام الأنشاء، وهو كلام يدلّ على طلب فهم ما اتصل به أداة الطلب...، ولكون الاستفهام طلب ارتسام صورة ما في الخارج في الذهن لزم أنْ لا يكون حقيقة إلا إذا صدر عن شاكّ يصدق بإمكان الأعلام فَإِنَّ غير الشاك إذا استفهم يلزم منه تحصيل الحاصل، وإذا لم يصدق بإمكان الأعلام انتفت فائدة الاستفهام»(الزمخشري، ٢٠٠٤: ٤). إن الاستفهام في الأصل يكون عندما يوجد إنسان عاقل يجهل شيئاً، أو يطلب فهم شيء لا يفهمه. وهذا الأسلوب عقلاً ومنطقاً يتطلب ثلاثة أطراف: متكلم مستفهِم، ومخاطَب مستفهَم، ومستفهَم عنه. ونلاحظ على هذا الأسلوب أَنَّهُ من الأساليب التي لا يُبتَدأُ بها الكلام عادة، فهو من الأساليب التي تأتي لاحقا فيه؛ أي أنها تستلزم سياق ما وقع قبلها(المصدر السابق، ٤).

وقد رصد سيبويه بطريقته الاختزالية النَّمَطِيَّة التي أوضحناها مسبقاً تأثير سياق الحال على هذا الأسلوب، فأوضح أَنَّ السِّياق قد ينقل الاستفهام عن وجهته الاستفهامية إلى أغراض أخرى، مثل:

يقول: «تقول للرجل: أطربًا! وأنت تعلم أَنَّهُ قد طرب، لتوبِّخه وتقِّرره». ويقول في نصّ آخر: «قولك: أَتميمياً مَرَّة وقَيْسِيًّا أُخْرَى. وإنما هذا أنَّك رأيتَ رجلاً في حال تلوُّنٍ وتنقُّلٍ، فقلت: أتميمياً مَرَّة وقيسيًّا أُخْرَى، كَأَنَّك قلت: أتحول تميمياً مَرَّة وقيسيًا أخرى. فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوُّنٍ وتنقُّلٍ، وليس يَسأله مسترشِدًا عن أمرٍ هو جاهلٌ به ليفهَّمَه إيّاه ويُخبِرَه عنه، ولَكِنَّه وبَّخه بذلك»(ابن هشام، ٢٠٠٣: ٢١). ويؤكد سيبويه هذا

في قوله: «وذلك قولك: تمَيميًّا قد عَلِمَ اللهُ مَرَّة وقيسيًا أُخرى. فلم ترد أَنْ تخبر القوم بأمر قد جهلوه، ولكنك أردت أَنْ تشتمه بذلك، فصار بدلاً من اللفظ بقولك: أَتَتَمَّمُ مَرَّة وتَتَقَيَّسُ أخرى، وأَتَمضون وقد استَقبلكم هذا، وتَتَقَّلُون وتَلَوَّنُون». فالأسئلة: «أطربا؟»، «أَتمَيميًّا مَرَّة وقَيْسِيًّا أُخْرَى؟»، «تمَيميًّا قد عَلِمَ اللهُ مَرَّة وقيسيًا أُخرى؟» ليست على حقيقتها؛ لأنها لا تصدر عن «شاكٍّ»، بل هي لأغراض سياقية أخرى، فإذا رأينا رجلا في حال «تلوُّن وتنقُّل في مواقف سياقية متعددة ومن خلال خبرات سابقة» قلنا له: «أَتمَيميًّا مَرَّة وقَيْسِيًّا أُخْرَى؟» أي: «أتتخلق مرة بأخلاق تميم، وتارة بأخلاق قيس، ولا تعتمد على خلق واحد منهما. كأنَّه يثبت له هذه الحال ويوبخه عليها، وليس يسترشده عما يجهله، وإن كان بلفظ الاستفهام». فالمتكلم حذف الفعل المقدر «أتتحول وتتلون، وأغناه عن ذكر الفعل ما شاهد من الحال»(الزمخشرى، ٢٠٠٤: ٤٢). وإذا أثار أحدهم حفيظة المتكلم في مقام ما قال له: «تمَيميًّا قد عَلِمَ اللهُ مَرَّة وقيسيًا أُخرى» شتما له.

٤-٣. التعليل بأسلوب الاستثناء :

إذا كانت أداة الاستثناء هي إلا، ولم تتكرر، فللمستثنى بها ثلاثة أحكام إعرابية: ١- وجوب النصب، بشرط أن يكون الكلام تاماً موجباً متصلاً أو منقطعاً، نحو: (قرأت الكتاب إلا خاتمته)، و(امتلأت الجداول إلا جدولاً كبيراً)، فالمستثنى هنا (جدولاً) منصوب مستثنى، وقد استثني من حكم الامتلاء، والمستثنى منه هو (الجداول)، ويسمي هذا الاستثناء بـ (الاستثناء التام) وهو الاستثناء الذي يذكر قبله المستثنى منه ويتضمن كل أركان الاستثناء: المستثنى منه (الجداول)، والمستثنى (جدولاً كبيراً)، وأداة الاستثناء (إلا)، ويقصد بالاستثناء الموجب (المثبت): هو ما كانت جملته خالية من النفي أو شبه النفي.. ويقصد بالاستثناء المتصل: أن المستثنى من جنس المستثنى منه، نحو: (امتلأت الجداول إلا جدولاً) فـ(جدولاً) مستثنى من نفس جنس (الجداول) المستثنى منه، ونحو: (قرأت الكتاب إلا مقدمته) فـ(مقدمته) مستثنى منصوب بـ(إلا) من نفس جنس (الكتاب) المستثنى منه وإذا لم يكن المستثنى من جلس المستثنى منه، فيسمى بـ(الاستثناء المنقطع)، نحو: (وصل المسافرون إلا امتعتهم) فـ(امتعتهم) مستثنى منصوب، والاستثناء في هذه الجملة استثناء منقطع؛ فالأمتعة ليست من جنس البشر المستثنى منه (المسافرون)، ونحو: (تناولت الطعام إلا الماء) فـ(الماء) مستثنى منصوب، فـ(الماء) ليس من جنس المستثنى منه (الطعام) فالاستثناء منقطع، ونحو قوله تعالى: (فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس أبي)، ونحو قوله تعالى: (وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر)(المصدر السابق، ٨٧).

فإبليس ليس من جنس الملائكة ٢- جواز النصب أو الاتباع: إذا وقع المستثنى بإلا بعد كلام تام منفي أو شبه منفي، وكان الاستثناء متصلاً، نحو: (ما تخلف الطلاب إلا طالباً) بنصب المستثنى (طالباً) ويجوز أن يقال: (ما تخلف الطلاب إلا طالب) فـ(طالب) هنا بدل مرفوع من (الطلاب)؛ لأن البدل في العربية، والتابع يأخذ الحكم الإعرابي للمتبوع(الفارسي، ٢٠١٠: ٨)، والمتبوع المبدل منه (الطلاب) مرفوع، فيرفع المستثنى أتباعاً له. ونحو: (ما مررت بأحد إلا أخاك) فينصب (أخاك)؛ لأنه، أحد التوابع مستثنى بإلا. ويجوز جره على أنه بدل من أحد للمبدل منه، والمبدل منه مجرور (بأحد) فيقال: (ما مررت بـ إلا أخبك). ففي هذه الجمل التي جاز فيها نصب المستثنى أو الإعراب البدلية قد سبق الكلام بأداة نفي (ما)، والاستثناء تام هذا أي المستثنى منه موجود، هذان الشرطان من غيرها لا يمكن بالجواز بين النصب أو الإعراب على كون المستثنى بدلاً ويقصد بشبه النفي (النهي، والاستفهام المتضمن النفي وهو الاستفهام الاستنكاري الذي يدل على التوبيخ ولا يقصد به طلب الخبر (العلم بشيء مجهول)، نحو: (لا تصاحب أحداً إلا الوفي)، فالكلام يدل على النهي لوجود (لا) (الزمخشري، ٢٠٠٤: ٤٥) فهو شبه منفي، فيجوز أن يعرب (الوفي) منصوباً على الاستثناء أو يعرب منصوباً؛ لأنه يدل من (أحداً) المفعول به المنصوب، والبدل يتبع المبدل منه (أحداً) في الحكم الإعرابي، والاستفهام الاستنكاري مثاله: (هل واظب أحد على الحضور إلا التلميذين) ويصح أيضاً القول على البدلية: (هل واظب أحد على الحضور إلا التلميذان)

فـ(التلميذين) في الجملة الأولى منصوب على الاستثناء، و(التلميذان) في الجملة الثانية مرفوع وعلامة رفعه الضمة؛ لأنه بدل من (أحد)، و(أحد) مرفوعة فوجب أن يتبعها البدل في حكمها الإعرابي ، والاستفهام هنا لا يدل على طلب الفهم، بل توبيخ السامعين لعدم مواظبتهم على الحضور مستثنياً من هذا التوبيخ (التلميذين)؛ لأنه قد وقع منهما فعل المواظبة، فالأسلوب في ظاهرة استفهام، لكنه في قصد المتكلم تقرير السامعين بشيء يحاولون إنكاره فهو (أي المتكلم) يحاول أن يحملهم على الاعتراف (الإقرار) بالتقصير عن المواظبة . (السيوطي، ١٩٤١: ٩٦).

٤-٤. علة رفع الفاعل ونصب المفعول به :

جمع أكثر النحاة، ابتداء من سيبويه. علة رفع الفاعل ونصب المفعول به بعلة واحدة. وهذا ما جعلنا نورد علة نصب المفعول به في هذا الفصل على الرغم من أنه أحد المنصوبات. لقد ثبت لدى النحاة باستقراء كلام العرب أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب. وقد علل سيبويه ذلك بعلة تعليمية واضحة بعيدة عن التكلف والجدل إذ يقول: (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول. وذلك قولك: ضرب عبد الله زيداً، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذهب) وشغلت (ضرب) به كما شغلت به (ذهب)، وانتصب (زيد) لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل) ويفهم من ذلك أن الفاعل أرتفع بفعلة لأننا شغلنا الفعل به ولم نشغله بغيره، فعبد الله هنا فاعل ارتفع بـ (ضرب) المتعدي كما ارتفع الفاعل في (ذهب) اللازم(الزمخشري، ٢٠٠٤: ١٥٢)، لأننا شغلنا الفعل به وفرغناه له. وانتصب المفعول به لأنه تعدى إليه الفعل فنصبه. فهذه علة نابعة من داخل اللغة وواقعها خالية من المصطلحات المشتقة من الطبيعة والمنطق التي أخذ النحاة فيما بعد يعللون بها الظواهر النحوية، فإذا ما تتبعنا هذه العلة في كتب النحاة نجدها قد اختلفت عما هي عليه عند سيبويه، وابتعدت عن غايتها التعليمية التي وضعها لها سيبويه إلى غاية جدلية لا تكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب. فلم نجد أحداً من النحاة اكتفى بعلة سيبويه هذه وإنما أخذوا يعللون هذه العلة وهذا ما أسماه ابن مضاء العلل الثواني والثوالث. وأطلق عليه الزجاجي العلل الجدلية(الزمخشري، ٢٠٠٤: ٣٦).

النتائج :

توصلت هذه الدراسة في ضوء المنهج التّحليلي الاستقرائي الى بيان العلل اللغويّة عند الزمخشري إلى النّتائج التالية :

– رأى الزمخشري أن الأصل في الإعراب للأسماء، والفعل المضارع تطفّل على الاسم في الإعراب بسبب المضارعة.

– بدأ الزمخشري بتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، فذكر تعريف الاسم وحدّه عن الفعل والحرف بعلة عدم الاقتران بزمان وحدث، وقبوله التعريف والإضافة والتنوين، وجواز دخول (ال) التعريف عليه، والإسناد إليه سواء بالفعل أو المبتدأ.

– اعتمد الزّمخشري مذهب البصريّين في تبيان سبب رفع خبر (إنّ) وأخواتها، ورمى إلى تعليل ذلك بتشبيه عملها بعمل الفعل من ناحيّة التّضمين والتّوكيد.

– بيّن أنّ علّة السّماع من أهم العلل وأكثرها تداولًا بين النّحاة وقياسًا، إذ اعتمدوا على أخذ المادة المباشرة من العرب الاقحاح، ولكنّ الزّمخشريّ يوم اعتمد على السّماع، لم يسوّغ ما ذهب إليه على قاعدة علميّة مثبتة.

– أثبت الزّمخشريّ فكرة رفع المبتدأ والخبر، لتجردهما من العوامل اللّفظيّة، كما أثبت علّة نصب تابع المنادى، وأوضح حكم المُنادى المُضاف، وذهب إلى تسويغ علّة إعراب المبنيّ لتجاوز تركيب المفردتين عطفًا.

– قدّم العلل اللغويّة الخاصّة في بناء الأسماء وهي: علّة بناء الاسم لشبه الحرف، وعلّة التّركيب لشبه الحرف، وعلّة بناء أي الموصولة، وعلّة بناء صيغة فعال على الكسر، وعلّة كون مهما غير ظرفيّة، ليغطي وجوه علل بناء الأسماء بإفاضة وافيّة تُرشد كلّ عالم إلى ميدان الاعراب وأحكامه.

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم

٢. ابن جني، أبو الفتح عثمان (٢٠٦) الخصائص، لبنان بيروت، دار المعارف للنشر والتوزيع.

٣. ابن حيان، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (١٩٨٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق الدكتور مصطفى احمد النحاس، مصر، القاهرة مكتبة النشر والتوزيع.

٤. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين (٢٠٠٣) شرح ألفية ابن مالك، لبنان بيروت دار الفكر.

٥. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (١٩٩٦) مغنى اللبيب، تحقيق محمد أبو الفضل مصر القاهرة دار الكتب المصرية.

٦. أوس بن حجر، محمد يوسف (١٩٧٩). ديوان اوس بن حجر. دار بيروت المحروسة.

٧ ـ الجرجاني ، حاشية الجرجاني ، طبع مع الكشاف ، بدون تاريخ ، مصر .

٨. الخطيب، طاهر يوسف (١٩٩١). المعجم المفصل في الإعراب. مراجعة: د. إميل يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية.

٩. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن (١٩٩٦). إلأيضاًح في علل النحو، لبنان، بيروت: دار الفكر.

١٠. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (٢٠٠٤). المفصّل في علم العربية، وتحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، إلاردن، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع.

١١ ـ الزمخشري ، ١٩٤٨ ، الكشاف ، مطبعة مصطفى الحلبي ، بمصر .

١٢. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (١٩٤١). إلاقتراح في علم أصول النحو، تصحيح: عبد الرحمن بن يحيى اليماني، سعيد بن عبد الله العمودي، أحمد بن محمد اليمني، سوريا، حلب: منشورات دار المعارف.

١٣ ـ السيوطي ، همع الهوامع ، ط١ ، ١٣٢٧ ، مطبعة السعادة ، مصر .

١٤. الفارسي، أبو علي الحسن بن احمد (٢٠١٠) الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج. تحقيق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج ابراهيم، لبنان، بيروت.

١٥. النابغة الذبياني، زيادة بن معاوية (١٩٨٤). شرح وتقديم: عباس عبد الستار. دار النشر: دار الكتب العلمية.

١٦. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (٢٠٠٦) إعراب القرآن، لبنان بيروت دار المعرفة.

١٧. هارون، عبد السلام محمد (١٩٦٦) ، كتاب سيبويه، عالم الكتب، لبنان، بيروت.